



بسم الله الرحمن الرحيم



تقرير الأنشطة

لمنظمة (برلمانيون يمنيون ضد الفساد)

يمن **باك**

الفرع الوطني لمنظمة (برلمانيون عرب ضد الفساد)

لعام ٢٠٠٨م



النشأة والتأسيس:

بعد إعلان تأسيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد في نوفمبر ٢٠٠٤م في بيروت وبمشاركة فاعلة من أعضاء البرلمان اليمني ، بدأت الخطى الجادة في تطبيق الأهداف المرجوة من هذا التجمع العربي الكبير لمكافحة آفة العصر الفساد ... إلا أن العمل ضمن منظمة إقليمية كآرباك دون وجود فرع وطني لها يشكل أمر عسير خصوصاً في ظل تعددية الأحزاب وسيادة فكرة الوطنية لذا بادر المؤسسون في تأسيس الفرع الوطني لآرباك في الجمهورية اليمنية تحت مسمى منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (يمن باك) .



أعضاء يمن **باك**

أعضاء منظمة يمن **باك** هم برلمانيون
حاليون وسابقون في البرلمان اليمني من
خمسة أحزاب سياسية فاعلة في البرلمان
اليمني وفي الساحة السياسية للمجتمع بشكل
عام ، جمعهم النزاهة وحب الوطن و الرغبة
في رفعته وازدهار ومحاربة الفساد الذي
يقوض تنميته ويذهب موارده هدرًا ، وهم
كالتالي :

مجلس إدارة منظمة يمن باك



أ/ عبد الكريم محمد
الأسلمي
المسئول المالي
مقرر لجنة الخدمات
المؤتمر الشعبي
العام



أ/ سلطان حزام
العتواني
نائب الرئيس
عضو لجنة الحقوق
والحريات
الوحدوي الناصري



أ/ صخر احمد عباس
الوجيه
رئيس المنظمة
عضو لجنة التنمية
والنفط
مستقل



أ/ سالم احمد بن
طالب
المدير التنفيذي
مستشار رئاسة
المجلس
التجمع اليمني
للإصلاح



د / عيدروس نصر
النقيب
المقرر
عضو لجنة الإعلام
والثقافة
الحزب الاشتراكي
اليمني



أ/ علي حسين عशल
مسئول العلاقات
العامة
عضو لجنة التنمية
والنفط
التجمع اليمني
للإصلاح

أعضاء الجمعية العمومية ليمن

باك



أ/ عبد الرزاق احمد
الهجري
عضو المنظمة
عضو اللجنة
الدستورية
التجمع اليمني
للإصلاح



د/ محمد ثابت
العسلي
عضو المنظمة
عضو لجنة الصحة
والسكان
الوحدوي الناصري



أ/ محسن علي
باصرة
عضو المنظمة
عضو لجنة الزراعة
والري
التجمع اليمني
للإصلاح



أ/ محمد علي
الشدادى
عضو المنظمة
نائب رئيس مجلس
النواب
المؤتمر الشعبى
العام



أ/ علي حسين
العنسي
عضو المنظمة
عضو لجنة المياه
والبيئة
التجمع اليمني
للإصلاح



أ/ عبدالعزيز احمد
جباري
عضو المنظمة
عضو لجنة القوى
العامة
المؤتمر الشعبى
العام



د/ محمد صالح
القباطي
عضو المنظمة
عضو لجنة المياه
والبيئة
الحزب الاشتراكي
اليمني



أ/ عبد الكريم شرف
شيبان
عضو المنظمة
عضو اللجنة
الدستورية
التجمع اليمني
للإصلاح



أ/ عبد المعز عبد
الجبار ديوان
عضو المنظمة
عضو لجنة الإعلام
والثقافة
التجمع اليمني
للإصلاح



د / عبد الباري
عبدالله دغيش
عضو المنظمة
عضو لجنة الصحة
والسكان
المؤتمر الشعبي
للعام



أ/ صادق قاسم
البيداني
عضو المنظمة
عضو لجنة التعليم
العالي
التجمع اليمني
للإصلاح



أ/ سالم منصور
حيدرة
عضو المنظمة
عضو لجنة الزراعة
والري
المؤتمر الشعبي
للعام



أ/ شوقي عبد
الرقيب القاضي
عضو المنظمة
عضو لجنة الحقوق
والحريات
التجمع اليمني
للإصلاح



أ/ عبدالسلام صالح
هشول
عضو المنظمة
عضو لجنة التعليم
العالي
المؤتمر الشعبي
للعام



قامت منظمة يمن **باك** خلال هذه
الفترة بتنفيذ فعاليات متعددة في
عدة جوانب تختص بمحاربة
الفساد ودعم قيم الشفافية ، وتضم
هذه الفعاليات الجوانب التالية :-



أنشطة يمن باك

في الجانب

التشريعي

تتميز **يمن باك** بقربها من صناعة القرار السياسي بحكم انتماء أعضائها إلى المؤسسة التشريعية في الدولة ، لذلك لم تغفل **يمن باك** هذه الميزة عند إعدادها لخطتها السنوية التي تختص في مكافحة الفساد لهذا الجانب ، فقد تم خلال هذه المدة القصيرة نسبيا الانتهاء من إعداد أربعة قوانين تمثل الركائز الأساسية في الطريق نحو تشريع يحارب الفساد ، وتم تقديم ثلاثة منها إلى البرلمان بعد نقاشات مستفيضة مع الجهات التي تتعلق بتطبيق هذه المشاريع ، سعيًا منها إلى إثراء هذه المشاريع لتحقيق الكفاءة المثلى من سن هذه القوانين.

متابعة تقديم مشروع قانون يمن **باك** حول الحق في الحصول على المعلومة.



في سبيل تحقيق الشفافية وحرية الحصول على المعلومات قامت يمن **باك** بإعداد مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات بالاستعانة بعدد كبير من المختصين والقانونيين المحليين والدوليين على اعتبار أن هذا القانون يمثل خطوة جريئة وسابقة مميزة في دعم قيم الشفافية في اليمن ، و قدمت المنظمة مشروع القانون في شهر يوليو ٢٠٠٧م إلى البرلمان وتم الموافقة المبدئية عليه وأحيل إلى اللجنة الدستورية للنظر فيه ، وفي شهر يونيو ٢٠٠٨م أصدرت اللجنة الدستورية تقريرها حول مشروع القانون وأوصت بالموافقة عليه وتم إحالته إلى اللجنة المختصة بالبرلمان لفحصه ومناقشته وتقديم تقرير عنه ، وقد قدمت اللجنة المختصة بتقريرها حوله خلال شهر ديسمبر من العام المنصرم على أن يبدأ مناقشته مع بداية العام الجديد ٢٠٠٩م ، وتمهيدا للبدء في مناقشة القانون في قاعة البرلمان وبالتنسيق مع منظمة أيركس أقامت المنظمة ورشة عمل لعدد (٢٠) عضوا من أعضاء البرلمان اليمني في العاصمة الأردنية عمان خلال شهر يناير.

متابعة تقديم مشروع قانون يمن **باك** حول الحق في الحصول على المعلومة.



إلا أن الحكومة اليمنية قامت بتقديم مشروع قانون جديد إلى البرلمان سمي بقانون المعلومات يضع قيود كبيرة للحصول على المعلومات وقد فوجئنا بذلك مع جميع البرلمانين وقد عمل أعضاء المنظمة مع البرلمانين لاعتراض مشروع قانون الحكومة ومحاولة إجبارها على سحب المشروع والبدء في مناقشة مشروع قانون يمن **باك**.

ونتيجة لجهودنا المبذولة في هذا الصدد قررت رئاسة البرلمان إحالة مشروع قانون المعلومات الحكومي وتقرير اللجنة حول مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات (يمن **باك**) إلى اللجنة البرلمانية المختصة لإعادة دراستهما وصياغتهما وتقديم تقرير لمشروع قانون موحد ، وفي سبيل ذلك عقدت المنظمة ورشة عمل تدريبية بالتعاون مع الهيئة الدولية للبحث والتحليل (أيركس) في الأردن خلال الفترة من ١٤-١٦ ابريل ، ومازال مشروع القانون لدى اللجنة البرلمانية للدراسة ويتوقع خروج القانون الموحد خلال الأشهر القادمة .

وبالتالي فإنه يكون إجمالي الفعاليات التي أقامتها المنظمة في سبيل دعم هذا المشروع (٣ ورش عمل – برنامج يمن **باك** ويستمنستر ، ٣ ورش عمل – برنامج يمن **باك** أيركس) بالإضافة إلى فعاليات أخرى لمنظمات المجتمع المدني.

مشروع قانون يمن **باك** حول إصلاح السلطة القضائية (١٣ / ٢ / ٢٠٠٨ م)



في شهر فبراير ٢٠٠٨م قدمت يمن **باك** إلى مجلس النواب اليمني عن طريق عضو المنظمة الأستاذ عبد الرزاق الهجري بمشروع قانون يهدف إلى إصلاح السلطة القضائية وبعد إطلاع المجلس على المذكرة التفسيرية المرفقة بهذا القانون اقر إحالته إلى اللجنة الدستورية للنظر فيه .

ويأتي تقديم هذا المشروع تجسيدا للمبدأ الدستوري بشأن السلطة القضائية على أن القضاء سلطة مستقلة قضائيا وماليا وإداريا والنيابة العامة هيئة من هيئاته ، كما تتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم ، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم غير القانون ، ولا يجوز لأي جهة وبأي صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ، ولا تسقط الدعوى بالتقادم .

ولما كان القانون النافذ بشأن السلطة القضائية لم يعكس النص الدستوري بصورة جلية، فقد جاء هذا المشروع ليجسد هذا المبدأ الدستوري في استقلال القضاء ويعزز مكانة القضاء في نفوس المجتمع ويجعل من القضاء ملاذاً آمناً لجميع فئات المجتمع وبما يخدم التوجه الديمقراطي التي تسير عليه بلادنا، هذا وقد شمل هذا المشروع على (١٩٣) مادة موزعة على ثمانية أبواب ، ومازال هذا المشروع لدى اللجنة الدستورية حتى اللحظة .



مشروع قانون يمن **راك** حول منظمات المجتمع

المدني

. (ΑΓΩΓΗ / Γ / ΓΣ)



لم يعد من الممكن في الوقت الحالي تجاهل الأدوار المتزايدة والكبيرة التي تنهض وتقوم بها منظمات المجتمع المدني وتضطلع بها في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخيرية كشريك رئيس في وضع السياسات العامة والقضايا العامة والدفاع عن الحقوق والحريات التي يكفلها الدستور اليمني ، كما أن لهذه المنظمات دور فاعل في مكافحة الفساد والقيام بمهام إنسانية جليلة .

وبمبادرة جريئة من **يمن باك** تم تقديم مشروع قانون خاص بمنظمات المجتمع المدني إلى مجلس النواب عن طريق عضو المنظمة الأستاذ علي حسين العنسي في بداية سنة ٢٠٠٨م وقد شمل القانون على (٥١) مادة موزعة على ستة أبواب وقد استمع المجلس لمذكرته التفسيرية وافر إحالته إلى اللجنة الدستورية للنظر فيه ، وفي تاريخ ٢٤ / ٢ / ٢٠٠٨م قامت المنظمة بعقد ورشة عمل لدعم هذا المشروع .

للأموال العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وتعتبر حماية الأموال العامة في زمن الحرب واجبة من واجبات الدفاع الوطني، لذلك قامت المنظمة بإعداد دراسة لمشروع يتحدث عن حماية المال العام وتغليظ العقوبات في حق كل منتهك لهذه الحرمة وكل مختلس لها وتم ذلك بالاستعانة ببعض المختصين والباحثين في هذا المجال وخلصت في نهاية حلقة النقاش التي أعتها المنظمة مع الباحثين إلى مسودة مشروع قانون حماية المال العام والذي يتكون من (١٦) مادة، هذا وتم الانتهاء من مسودة هذا المشروع ، وتقوم حاليا **يمن باك** بتسويق هذا المشروع ضمن أعضاء البرلمان لحشد مؤيدين له تمكنه إذا ما قدم من الحصول على موافقة قاعة البرلمان لإحالة إلى اللجنة الدستورية ، وما تزال المشاورات مستمرة لاختيار التوقيت المناسب لتقديمه إلى البرلمان .



أنشطة يمن باك في الجانب الرقابي

بالرغم من أن الجانب الرقابي ضعيف نسبياً لدى البرلمان الحالي ، إلا أن أعضاء منظمة **يمن باك** سيطروا ضروباً من الأمثال في مجابهة بعض قضايا الفساد والتي تعد قضايا فساد كبيرة ، ومن هذا المنطلق قام أعضاء **يمن باك** خلال هذه الفترة بتقديم أكثر من (٤٠) سؤال لـ (٢١) وزيراً وتتميز اساءة أعضاء **يمن باك** بالوعية حيث تركز على جوانب وقضايا الفساد ، كما أنهم بنشاطهم في هذا الجانب ولدوا الرغبة والقناعة لدى كثير من أعضاء البرلمان بضرورة ممارسة هذا الحق ، ويظهر ذلك جلياً في دعمهم للقضايا التي تبناها أعضاء المنظمة ، وعند النظر في لجان تقصي الحقائق التي قدمت العديد من التقارير لها فقد كان لها ادوار طيبة في كشف حالات فساد وسوء استخدام للسلطة وأسهمت تقارير تلك اللجان في محاربة بعض مظاهر الفساد والتقليل منه ولعل آخر للجان تقصي الحقائق التي تم تشكيلها في شهر يوليو ٢٠٠٨ حول قضية جعار تضم (٤ من **يمن باك** من اصل ٦) وبذلك يظهر جلياً ثقة أعضاء البرلمان في كفاءة ونزاهة أعضاء **يمن باك** ، وفيما يلي بعض النماذج من الاسئلة

الإجابة على سؤال يمن **باك** حول قضية حوش الخضار والفواكه (١٩/ ٣/ ٢٠٠٨هـ)



تقدم النائب على عشان عضو يمن **باك** بسؤال إلى رئيس الوزراء الحالي حول الأسس القانونية التي تم بموجبها تعويض احد المستثمرين المستأجر لحوش الخضار والفواكه؟ وأوضح في سؤاله عن سبب توجيهات رئيس الوزراء الأسبق إلى الشركة اليمنية للنفط والغاز لاعتماد تعويضه وتسائل عن الآلية التي تم من خلالها تحديد مبلغ التعويض وهل تم صرف التعويض فعليا؟ وكيفية تحول حوش الخضار من ملكية حكومية إلى ملكية الحزب الحاكم ؟ وقد اعترف رئيس الوزراء الحالي في إجابته على السؤال بان هذه القضية هي قضية فساد عند ذلك طالب عضو المنظمة علي عشان بإحالة القضية إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كونها قضية فساد واضحة لا تسقط بالتقادم ، وقد استجاب رئيس الوزراء إلى مطلب عضو المنظمة ووعد بإرسال ملف القضية أمام مجلس النواب إلى نيابة الأموال العامة و الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد .

الإجابة على سؤال **باك** حول حسابات المؤسسة الاقتصادية اليمنية
(١٩ / ٣ / ٢٠٠٨م):



تقدم عضو الاستاذ/ عبد الرزاق الهجري عضو **باك** يسأل إلى رئيس الوزراء حول المؤسسة الاقتصادية اليمنية مستفسرا عن رأس مالها وحجم أرباحها وكم حصة الدولة منها وكم عدد موظفيها وعدد فروعها في المحافظات وما هي المجالات التي تعمل بها وهل تخضع لرقابة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وما هي الجهة التي تتبعها ؟ وقد قام رئيس الوزراء بالإجابة على السؤال ، وعقب إجابة رئيس الوزراء طالب عضو المنظمة عبد الرزاق الهجري بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول المؤسسة وفحص حسابات المؤسسة وقد اقر مجلس النواب ذلك وتم تشكيل لجنة لهذا الغرض.

الحكم قضية التمديد لشركة هنت النفطية في القطاع (١٨)

١١ / ٨ / ٢٠٠٨ م .



قام أعضاء منظمة **يمن باك** بدور مهماً وحيوياً في إلغاء صفقة التمديد لشركة هنت خمس سنوات أخرى ابتداء من ٢٠٠٥م وتعتبر قضية التمديد لشركة هنت في القطاع (١٨) الذي كان سيسبب إهداراً كبيراً للمال العام ، والذي ثبت أن قبول الحكومة لتوصيات مجلس النواب بخصوص إلغاء التمديد وتشغيل القطاع بأيدي يمنية انه حقق عوائد مالية كبيرة رفدت الخزينة العامة للدولة .



وفي ١١ / ٨ / ٢٠٠٨م أصدرت المحكمة الدولية التابعة للغرفة التجارية والصناعية الدولية حكمها برفض إدعاء شركة هنت ضد الحكومة اليمنية والذي تطالب فيه الحكومة اليمنية بتعويض قدره ثلاثة مليارات ومائتان وخمسة وسبعين مليون دولار مدعية أن الحكومة اليمنية ألغت الاتفاقية المبرمة بينها وبين الشركة .



وهذا وقد كان أ/ صخر الوجيه رئيس المنظمة و أ/ علي عشال عضو **يمن باك** ضمن فريق الترافع القانوني للجانب اليمني في هذه القضية .

دراسة يمن **باك** حول حالة الفساد في اليمن لعام ٢٠٠٧ (٥ / ٢ / ٢٠٠٨ م).

بتكليف من أرباك قامت منظمة يمن **باك** بإعداد دراسة عن حالة الفساد في اليمن تتضمن شرح لجهود محاربة الفساد والأدوات المستخدمة في ذلك ، كما تطرقت الدراسة إلى مواطن الفساد الكبرى في الأجهزة الحكومية ، وقدمت الدراسة في الأخيرة جملة من التوصيات تستهدف مكافحة الفساد لعدد من قطاعات الدولة ، وقد كان فريق الإعداد يضم نخبة من الباحثين السياسيين والأكاديميين بالإضافة إلى عدد من أساتذة الجامعات وقد استلمت يمن باك هذه الدراسة بتاريخ ٥ / ٢ / ٢٠٠٨ م من الباحثين .

وقد تم عقد حلقات نقاش داخلية ضمن إطار يمن **باك** مع الباحثين لبلورة الدراسة وتنقيحها ، وحتى تكتسب هذه الدراسة شرعية اكبر قامت يمن **باك** بعقد حلقة نقاش عامة لهذه الدراسة بتاريخ ٣ / ٤ / ٢٠٠٨ م .

هذا وقد تم إعطاء نسخ من هذه الدراسة إلى جميع المهتمين بها وتم إرسالها إلى عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة ، وسيتم إدراجها ضمن دراسة حالة الفساد في العالم العربي وستكفل أرباك بطباعة هذا الكتيب .



أنشطة يمن باك

في مجال الورش

والندوات

يتحتم على يمن **باك** في سبيل تحقيق
أهداف برنامجها الوطني الساعي
لمكافحة الفساد وتعزيز قيم الشفافية
إقامة عدد من الندوات وورش العمل
وذلك لما أظهرته هذه الفعاليات من قدرة
حقيقة في إيصال الرسائل التي من أجلها
أقيمت هذه الفعاليات بصورة واضحة
وجلية للمشاركين فيها.

حلقة نقاش " دراسة يمن باك حول حالة الفساد في اليمن " ٣ / ٤ / ٢٠٠٨ م.



أقامت يمن باك ورشة عمل بتاريخ ٣ / ٤ / ٢٠٠٨م بفندق تاج سبأ صنعاء حول التقرير الذي أعدته يمن باك بتكليف وتمويل برلمانيون عرب ضد الفساد والمتضمن (حالة الفساد في اليمن) وقد حضر الندوة أكثر من (٩٣) مشاركاً يمثلون الجهات التالية .:

- أعضاء من مجلس النواب .
- أعضاء من مجلس الشورى .
- ممثلين عن الجهات الحكومية .
- ممثلين عن منظمات المجتمع المدني .
- ممثلين عن المنظمات الدولية .
- أكاديميون وأساتذة الجامعات .
- وممثلين عن وسائل الإعلام والصحافة المحلية .
- عدد من مراسلي الصحف والوكالات العربية والأجنبية .





وقد بدأت حلقة النقاش بكلمة للأخ صخر الوجيه رئيس المنظمة بعد ذلك أقيمت كلمة من الأخ عيدروس النقيب عضو مجلس إدارة **يمن باك** شرح فيها فكرة إعداد الدراسة والمراحل التي مرت بها كما أعطى ملخصاً لمضمون الدراسة منوهاً أن هذه الدراسة لا تمثل رأي حزب حاكم أو معارضة وإنما تمثل رأي علمي خالياً من أي تأثيرات ولذلك أوضحت الدراسة الاختلالات القائمة وعجز الحكومة عن معالجتها كما أوضحت في نفس الوقت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمكافحة الفساد والحد منه بعد ذلك فتح باب النقاش للمشاركين حيث أبدى المشاركون شكرهم للمنظمة حول هذه الدراسة كونها تعد أول دراسة عن حالة الفساد في اليمن تقوم بها منظمة مجتمع مدني .

وقد تم توثيق هذه الورشة بحضور مجموعة من القنوات الفضائية مثل قناة اليمن الفضائية وقناة الجزيرة وقناة رويترز بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الصحف المحلية .

ورشة عمل اليمن **باك** حول مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة

٢٠٠٨ / ٦ / ١٩

تحت شعار الشفافية ودورها في مكافحة الفساد
أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (**يمن باك**) بالتعاون مع منظمة وستمنستر ورشة عمل حول مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة المقدم من النائب على عشال عضو مجلس النواب عضو منظمة **يمن باك** إلى مجلس النواب ورشة العمل أقيمت بفندق تاج سبأ بتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠٠٨ م وقد حضر الورشة أكثر من (٩٦) مشاركاً يمثلون الجهات التالية :

- أعضاء من مجلس النواب .
- أعضاء من مجلس الشورى .
- ممثلين عن الجهات الحكومية .
- ممثلين عن منظمات المجتمع المدني .
- ممثلين عن المنظمات الدولية .
- أكاديميون وأساتذة الجامعات .
- وممثلين عن وسائل الإعلام والصحافة المحلية .
- عدد من مراسلي الصحف والوكالات العربية و الأجنبية .





وقد افتتح الورشة الأستاذ / صخر الوجيه رئيس المنظمة بالترحيب بالحضور مؤكداً على أهمية القانون مشيراً إلى أن الفساد لا ينمو إلا في المساحات المظلمة عند غياب الشفافية داعياً المشاركين إلى الإدلاء بملاحظاتهم على مشروع القانون.

بعد ذلك استعرض الأستاذ / علي عشاى عضو **يمن باك** مشروع القانون وأهميته في عملية تنظيم مسألة الحصول على المعلومة معتبراً أنه جاء متوافقاً مع التوجه العام للدولة والمجتمع والذي يسير بهما إلى المزيد من الشفافية في شتى التعاملات لتعزيز المساءلة وصولاً إلى محاربة الفساد والتي لا تتوفر إلا في ظل وجود المعلومة الصحيحة .



بعد ذلك تم النقاش من قبل المشاركين حول القانون وأهميته حيث أشاد عدد من المشاركين بأهمية مشروع القانون معتبرين ذلك بادرة طيبة من قبل **يمن باك** فيما أبدى البعض نقدهم للمشروع معتبرين أنه جاء دون الطموح المطلوب .





وبعد الاستراحة قدمت ورقة عمل بعنوان أهمية الحصول على المعلومة من قبل الأستاذ / عز الدين الاصبحي عضو الهيئة العليا لمكافحة الفساد ورئيس مركز هيرتك لحقوق الإنسان حيث تناولت الورقة أهمية الحصول على المعلومات والتي تعتبر حق أساسي من حقوق الإنسان بحسب المواثيق الدولية ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨م والذي يعزز هذا الحق كما أشارت الورقة إلى أن هناك ٥٠ دولة في العالم أصدرت قوانين خاصة بالشفافية و ٣٠ دولة لديها مشاريع قوانين لهذا الموضوع .



تلى ذلك ورقة عمل للمحامي خالد الأنسي المدير التنفيذي لمنظمة هود بعنوان تقييم أولي للقرار الجمهوري رقم (١٥٥) لسنة ١٩٩٥م بشأن إنشاء المركز الوطني للمعلومات حيث تناولت الورقة قرار إنشاء المركز الوطني للمعلومات أهدافه - تكويناته - اختصاصاته) وأشارت الورقة إلى أن قرار إنشاء المركز لم يتضمن أية نصوص أو أحكام تنظم تداول المعلومات وتحدد كيفية الحصول عليها كما أشارت الورقة إلى أن المركز يعتبر كيان قانوني يتولى بناء إدارة نظام وطني للمعلومات من خلال تجميع المعلومات ولكنه لم ينظم حرية تداولها وجعلها متاحة لكل مواطن.



تلى ذلك المناقشة الختامية من قبل عدد من المشاركين وإيضاحات من قبل الأستاذ علي عशल حول عدد من التساؤلات لعدد من المشاركين في الورشة . وقد تم توثيق هذه الورشة بحضور مجموعة من القنوات مثل قناة العالم وقناة السعيدة بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الصحف المحلية .

ورشة عمل بمن باك حول الموازنة العامة للدولة وكيفية التعامل معها

٢٦ / ٦ / ٢٠٠٨ م



أقامت منظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد **باك** بتاريخ ٢٦ / ٦ / ٢٠٠٨ م ورشة عمل تحت عنوان الموازنة العامة للدولة وكيفية التعامل معها بفندق تاج سبأ بصنعاء وكان عدد المشاركين (٩٨) مشاركاً يمثلون الجهات التالية :-

- أعضاء من مجلس النواب
- أعضاء من مجلس الشورى
- ممثلين عن الجانب الحكومي
- ممثلين عن السفارات والمنظمات الأجنبية
- الملحق السياسي والاقتصادي بالسفارة الأمريكية بصنعاء
- ممثلين عن منظمات المجتمع المدني
- ممثلين عن وسائل الإعلام والصحافة المحلية
- مراسلي عدد من الصحف والوكالات العربية و الأجنبية



وقد استهلّت الورشة بكلمة للأستاذ / صخر الوجيه رئيس المنظمة رحب فيها بالمشاركين و أكد على أهمية هذه الورشة خاصة حيث سيقدم للبرلمان خلال الفترة القريبة مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٩م والحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٨م.



وقد تناول الدكتور / محمد علي جبران أستاذ المحاسبة والمراجعة بجامعة صنعاء في ورقته المقدمة المفاهيم العامة للموازنة العامة للدولة ومداخل إعدادها والشفافية المطلوبة في إعداد الموازنات وكيفية قراءتها والمبادئ التي يجب مراعاتها عند إعداد الموازنات كما قدمت الورقة رؤية عامة للإصلاحات بما يكفل رفع كفاءة مستوى التخطيط وتحديث الإجراءات الرقابية وترسيخ نهج الشفافية وتحسين الأوضاع المالية الكلية للخزينة العامة للدولة .

كما قدم الأستاذ / علي العمراني عضو مجلس النواب رئيس اللجنة المالية بالمجلس سابقاً ورقة بعنوان (الرقابة البرلمانية على الموازنة في اليمن بين الواقع وآفاق المستقبل) تناولت الورقة المفاهيم والإجراءات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية وأهمية الدور الرقابي لمجلس النواب وأثر ذلك في مكافحة الفساد وقد قدمت الورقة جملة من المقترحات تتضمن إصلاحات قانونية ومؤسسية تهدف إلى المزيد من الشفافية في الموازنة العامة للدولة .

بعد ذلك أثريت ورقتي العمل بالنقاش المستفيض من قبل المشاركين لبلورة جملة من التوصيات إزاء إجراءات الإعداد والرقابة على الموازنة العامة للدولة .

ورشة عمل اليمن **باك** حول مشروع قانون منظمات المجتمع المدني

٢٤ / ٧ / ٢٠٠٨م



في ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٨م و تحت شعار " من أجل حرية
أوسع لمنظمات المجتمع المدني " أقامت منظمة
برلمانيون يمنيون ضد الفساد **يمن باك** بالاشتراك مع
منظمة هود ورشة عمل " مشروع قانون منظمات
المجتمع المدني " بفندق تاج سبأ بصنعاء و قد فاق
عدد المشاركين (١٢٠) مشاركا

والذين يمثلون الجهات التالية:-



- أعضاء من مجلس النواب
- أعضاء من مجلس الشورى
- ممثلين عن الجانب الحكومي
- ممثلين عن المنظمات الأجنبية .
- ممثلين عن منظمات المجتمع المدني
- ممثلين عن وسائل الإعلام والصحافة المحلية
- مراسلي عدد من الصحف والوكالات العربية و
الأجنبية

وقد رأس هذه الورشة الأستاذ / علي حسين عشان
وفي كلمته الافتتاحية رحب بالمشاركين و أكد على
أهمية هذه الورشة في التعريف بهذا المشروع منوها
على دور **يمن باك** في فتح نافذة للخبراء و نخبة
المثقفين والسياسيين من اجل إحياء دورهم في توجيه
البرلمان نحو شراكة فاعلة في مجال التشريع .





تلي ذلك ورقة الأستاذ / علي حسين العنسي عضو **يمن باك** مقدم مشروع القانون إلى مجلس النواب عرض فيها مشروع القانون المقدم وأهم مميزاته وأشار في ورقته إلى أن هذا المشروع هو حصيلة أكثر من (٣٣) ورشة عمل خصصت للمشاورة بين منظمات المجتمع المدني الفاعلة في الساحة اليمنية ، وأنه تم دراسة أكثر من (٦٠) قانون دولي تختص في هذا المجال من أجل الوصول إلى قانون يحقق الحرية الأوسع لمنظمات المجتمع المدني .



بعد ذلك تم فتح باب النقاش للمشاركين في الورشة حيث أشاد المشاركون بأهمية هذه القانون ، خصوصا وان القانون النافذ يضع العديد من العراقيل المقيدة لعمل منظمات المجتمع المدني مما يضعف دورها الريادي ، وقد كان عدد المداخلات تسع مداخلات .

وبعد الاستراحة قدم الأستاذ علي صالح وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ممثل الجانب الحكومي مداخلته أشار فيها إلى ضرورة وجود حوار مشترك بين المنظمات وبين الوزارة كطريق نحو البحث عن المصادقية ، وأكد في مداخلته على ضرورة دراسة القانون الحالي وتطبيقاته والبحث عن مكامن الضعف والقوة فيه ، مؤكدا في نفس الوقت على الحاجة إلى تعديل القانون النافذ وإلى الحاجة إلى تنظيم وتقديم لائحة استرشادية .





كما قدم مدير منظمة هود المحامي / خالد الأنسي ورقة حول (قانون رقم ١ لسنة ٢٠٠١ بشأن الجمعيات والمؤسسات) ، وتتمثل ورقته دراسة نقدية للقانون النافذ موضحا فيها سلبيات وتعارض القانون مع التوجه نحو الحرية ، كما أشار في ورقته إلى النقاط الأساسية التي أدت إلى إنشاء مشروع قانون جديد .

يلي ذلك ورقة بعنوان " المعايير الدولية لمنظمات المجتمع المدني " للأستاذ مراد ظافر من المعهد الوطني (NDI - اليمن) شرح فيها المعايير الدولية التي تنظم ممارسات منظمات المجتمع المدني ومقارنتها في عدد من الدول ، وتطرق في ورقته إلى النظرة التاريخية لتطور دور وأعمال منظمات المجتمع المدني وقوانينها في التاريخ المعاصر ، واختتم ورقته بالتأكيد على أهمية الحرية والشفافية لتسيير منظمات المجتمع المدني نحو دورها الفعال .

بعد ذلك أثريت ورقتي العمل بالنقاش المستفيض من قبل المشاركين والتي خلصت إلى التوصية بسرعة الإفراج عن هذا المشروع من اللجنة الدستورية وإحالاته إلى اللجنة المختصة بمجلس النواب ، وقد بلغت (١١) مداخلة .

هذا وقد اختتمت هذه الفعالية بكلمة للأستاذ علي عशल أكد على توصية المشاركين ومعهدي أوراق العمل على سرعة خروج المشروع من اللجنة الدستورية إلى اللجنة المختصة بالمجلس ، كما أشار فيها إلى استعداد **يمن باك** بقبول أي ملاحظات على هذا المشروع تهدف إلى إثرائه شاكرا للجميع تفاعلهم مع هذه الفعالية .

وقد تم توثيق هذه الورشة بحضور مجموعة من القنوات مثل قناة اليمن الفضائية وقناة الحرة وقناة السعيدة وقناة الجزيرة بالإضافة إلى مجموعة كبيرة من الصحف المحلية ووسائل الإعلام المختلفة .

ورشة عمل اليمن **باك** حول دعم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة (الأردن) ١٦ / ٨ / ٢٠٠٨ م.



عقدت منظمة **يمن باك** بالتعاون مع منظمة أيركس ورشة تدريبية لدعم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة اليمني في الأردن عمان من ١٦ - ١٨ أغسطس ٢٠٠٨ م.

وتهدف هذه الورشة إلى رفع قدرات لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس حول مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات وكذا عقد المقارنات مع العديد من القوانين المماثلة في العديد من الدول .

الجدير بالذكر أن قانون الحق في الحصول على المعلومة تم تقديمه من النائب على حسين عشال عضو مجلس النواب عضو منظمة **يمن باك** إلى المجلس وقد تم إحالة القانون إلى لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس لدراسة القانون وإبداء الرأي فيه

هذا وقد تم النقاش حول مشروع القانون بحضور برلمانيين يمنيين و خبراء في القانون من قبل منظمة أيركس على مدى ثلاثة أيام ، وقد شارك في الورشة أ/ أكرم عطية نائب رئيس مجلس النواب وأحمد الصويل رئيس لجنة الثقافة والإعلام وعبد الحذيفي مقرر اللجنة ومحمد الزويدي ، وكان أعضاء **يمن باك** المشاركون في هذه الندوة : على عشال و عبد الكريم الأسلمي وعبد المعز دبوان وعيدوس النقيب وسالم بن طالب .



الورشة الثانية لبرنامج (يمن باك - وسيتمنستر)
لدعم قانون الحق في الحصول على المعلومة
٢٣ أكتوبر ٢٠٠٨م



استمرارا لشراكة الفاعلة بين **يمن باك** وأصدقائها في منظمة وسيتمنستر من اجل تدعيم الديمقراطية ونشر قيم الشفافية، عقدت ورشة عمل ورشة عمل حول " مصادقة البرلمان على مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة " بتاريخ ٢٣/١٠/٢٠٠٨م وقد حضر الورشة (١٢٠) وتمثل الفعالية الثانية ضمن سلسلة دعم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة ، وتهدف هذه الورشة إلى دعم المشروع بصفة أساس ضمن الوسط البرلماني تمهيدا لمناقشته في قاعة البرلمان بعد خروجه من اللجنة المختصة مباشرة، وقد أشاد المشاركون بالصيغة الجديد لمشروع القانون معتبرين ان اخذ يمن باك لتوصيات الورشة السابقة دليل على جدية المشروع والرغبة الحقيقية في العمل من اجل انجازه .

الورشة الثالثة لبرنامج (يمن باك - وسيتمنستر) لدعم قانون الحق في الحصول على المعلومة ١٣ نوفمبر ٢٠٠٨م

بتمويل من منظمة وسيتمنستر وتحت شعار " تحالف من أجل الوطن " أقامت منظمة يمن باك ورشة عمل حول " دور منظمات المجتمع المدني و وسائل الإعلام في دعم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة " في يوم الخميس الموافق ١٣/١١/٢٠٠٨م وقد حضر الورشة (٨٦) مشاركا وتهدف هذه الفعالية الثالثة إلى دعم المشروع عن طريق تشكيل لوبي خاص من منظمات المجتمع المدني مع وسائل الإعلام حتى يتم طرح المشروع لقاعة البرلمان وسرعة إقراره خصوصا وان الورشة السابقة (٢٣/١٠/٢٠٠٨م) قد رفعت درجة الوعي وهيئت الأجواء المناسبة لدى أعضاء البرلمان للاستعداد لمناقشة المشروع متى ما طرح في قاعته.

وقد قامت يمن باك بتوجيه دعوات الحضور للمشاركة في هذه الورشة لعدد من أعضاء مجلس النواب ، بالإضافة إلى مسئولين من الجانب الحكومي ، وعدد من أساتذة الجامعات ، وعدد كبير من منظمات المجتمع المدني والنقابات ووسائل الإعلام المختلفة بالإضافة إلى عدد رؤساء تحرير الصحف والمجلات اليمنية .



مشاركات يمن **باك**

على المستوى

الخارجي

أصبحت أنشطة **يمن باك** وهي الفرع الوطني لمنظمة (برلمانيون عرب ضد الفساد) الفرع الإقليمي لجوباك العالمية محل إعجاب وتقدير لعدد من المنظمات والجهات الدولية ، لهذا فقد دُعيت المنظمة إلى حضور عدد من ورش العمل التي تهتم بشكل أساس بمكافحة الفساد وتعزيز دور الشفافية وتتسم بالطابع الدولي ، وحرصا من **يمن باك** في الاستفادة من الخبرات الدولية في هذا الجانب فقد حرصت على حضور مجمل هذه الفعاليات والاستمرار في التواصل مع المنظمات الدولية لمواكبة التطور في هذا المجال.

مؤتمر البحرين حول أهداف الألفية ١٧-٢٤ أبريل ٢٠٠٨ م:



بناء على الدعوة الموجهة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنظمة برلمانيون يمنيون ضد الفساد (يمن باك) للمشاركة في مؤتمر البحرين الذي ينظمه مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- مكتب البحرين- حول أهداف الألفية ، فقد قامت **يمن باك** بانتداب الدكتور /عبد الباري دغيش عضو مجلس النواب اليمني عضو المنظمة للمشاركة في المؤتمر وذلك في كيفية إدماج أهداف الألفية في التخطيط الوطني ،وقد خلص الاجتماع إلى توجيه دعوة مفتوحة لكل منظمات المجتمع المدني وكذا المؤسسات الرسمية في جميع أنحاء العالم وخاصة الدول النامية بالسعي قدما لتحقيق قدر أكبر من أهداف الألفية على جميع الأصعدة السياسية والثقافية والاجتماعية .



مؤتمر معهد رصد الإيرادات حول برامج وتدريب شفافية الإيرادات

٨ / ٦ / ٢٠٠٨ م



كما قام معهد رصد الإيرادات ومقره في نيويورك بالولايات المتحدة الأميركية بتوجيه دعوة للمنظمة للمشاركة في مؤتمر دولي ينظمه المعهد على مدى أسبوع خلال الفترة ٨-١٣ يونيو ٢٠٠٨ م حول برامج وتدريب شفافية الإيرادات، وقامت **يم** **باك** بانتداب المدير التنفيذي لها الأستاذ سالم أحمد بن طالب للمشاركة في هذا المؤتمر ، والذي قدم ورقة عمل حول آلية إنفاذ العقود النفطية ومدى ملائمتها مع الشفافية المطلوبة .





مشاركات يمن **باك**

على المستوى

الداخلي

تعزيزا لدور **يمن باك** ضمن شبكة منظمات المجتمع المدني التي تهتم بتعزيز قيم الشفافية والحكم الرشيد ، وللمكانة الجيدة التي وصلت إليها المنظمة في محاربتها للفساد بكافة الأشكال ، فإننا وجدنا حرص اغلب منظمات المجتمع المدني على دعوة المنظمة لحضور فعالياتها المختلفة ، وتجد **يمن باك** أن هذه الفعاليات تمثل فرص جيدة لترويج أفكار وأهداف المنظمة بشكل غير مباشر ، ولتعدد هذه الفعاليات فإننا في هذا التقرير سنتطرق فقط إلى المتعلقة بأنشطة المنظمة .

حلقة نقاش الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد .

شاركت المنظمة في حلقة النقاش التي أقامها البنك الدولي للهيئة العليا لمكافحة الفساد وكذا **يمن باك** وتم من خلال النقاش الاتفاق على أن تكون منظمة **يمن باك** عامل مساعد في إمداد الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالمعلومات اللازمة للقيام بعملها في مكافحة الفساد

حلقة نقاش تعزيز دور منظمات المجتمع المدني

٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨م



في ورشة تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد التي أقامها المعهد الوطني الديمقراطي (N D I) في يوم الخميس الموافق ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٨م في صنعاء، ودعيت إليها **يمن باك** كشريك فعال.

فقد أكد المشاركون فيها إلى أهمية إصدار قانون يضمن الشفافية في المعلومات وحق الحصول عليها وهو مشروع القانون الذي قد تقدمت فيه **يمن باك** إلى مجلس النواب .

هذا وقد قدم د/ عيدروس نصر النقيب عضو المنظمة ورقة عمل في هذه الورشة .



اللقاء التشاوري الأول لمنظمات المجتمع المدني

٦ / ٤ / ٢٠٠٨م



في اللقاء التشاوري الأول لمنظمات المجتمع المدني حول تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وخلق التعاون بين الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وبين منظمات المجتمع المدني بتاريخ ٦

٤ / ٢٠٠٨م فقد قامت الهيئة بدعوة **يمن باك** لحضور هذا اللقاء وقد اعتبر رئيس الهيئة العليا لمكافحة الفساد في كلمته الافتتاحية بان عملية مكافحة الفساد قضية مجتمع بأكمله، مشددا على أهمية التكامل في الأدوار، موضحا عن خطتهم في جعل هذا اللقاء يتم بشكل دوري من أجل ضمان التواصل المستمر وتوحيد الجهود.

لقاء الطاولة المستديرة حول " مبادرات الإصلاح الديمقراطي في اليمن وأثارها الاقتصادية والاجتماعية "

٢٠٠٨/ ٤/ ١٩



في ١٩ من ابريل ٢٠٠٨م أقام مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان وعلى مدى يومين فعاليات لقاء الطاولة المستديرة حول مبادرات الإصلاح الديمقراطي في اليمن وأثارها الاقتصادية والاجتماعية بمشاركة فاعلة من **بائ** و يهدف هذا اللقاء إلى تعزيز التطورات الديمقراطية من خلال إقامة حوار صادق وشفاف حول الإصلاحات المطلوبة بمشاركة مختلف المعنيين على الصعيدين الوطني والإقليمي، و تسليط الضوء على عوامل التغيير الاقتصادي والاجتماعي، باعتبارها جزءاً من عمليتي الديمقراطية والإصلاح الناجحتين وتتمة للتغيير السياسي والثقافي في البلدان العربية.. وقد قدمت في اللقاء أوراق عمل حول الإصلاحات الديمقراطية في المنطقة العربية من المنظور الاقتصادي و الاجتماعي، ووظيفة الدولة المنعكسة في سياسات الأمن الاجتماعي وخدمات الصحة والتعليم، والضمان الاجتماعي، وأولويات الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية من مفهوم المجتمع المدني، ودور القطاع الخاص والمجتمع المدني، بالإضافة إلى الوسائل التي يجب اعتمادها لضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأثار سياسات الخصخصة على الإصلاح الاقتصادي في اليمن، وأثار الإصلاح الاقتصادي على القطاع الاجتماعي في اليمن.

الاجتماع التشاوري للمجلس اليمني للشفافية مع منظمات
المجتمع المدني
١ / ٥ / ٢٠٠٨ م.



شاركت منظمة **يمن باك** مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (هرتك) في اللقاء التشاوري مع منظمات المجتمع المدني بشأن مبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية ، وذلك في يوم الخميس الموافق ١ مايو ٢٠٠٨ بمقر المركز وقد ناقش الاجتماع مشاركة مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان في مجلس الشفافية اليمني بغرض تقييم تلك المشاركة والتشاور مع منظمات المجتمع في كيفية تعزيز دور المجتمع المدني في مجلس الشفافية حتى يقوم بالدور المناط به على أكمل وجه.



ورشة عمل " دور وأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد "

١٨ / ٥ / ٢٠٠٨م



في ١٨ مايو ٢٠٠٨م نظمت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بصنعاء بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتنمية ورشة عمل حول دور وأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، وقد تلقت **يمن باك** دعوة رسمية لحضور هذه الفعالية .

حيث أكد رئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد على أن مواجهة الفساد تتطلب إتباع إستراتيجية تقوم على إشراك منظمات المجتمع المدني والاستفادة من التجارب والخبرات الإقليمية والدولية في هذا الصدد .

ورشة عمل " المشاركة الشعبية في وضع ميزانية موثوقة ومنصفة " ١٧ / ٩ / ٢٠٠٨م

شاركت منظمة **يمن باك** مع منظمة هيرتك في ورشة العمل التي أقيمت حول المشاركة الشعبية في وضع ميزانية موثوقة ومنصفة والتي عقدت في يوم الأربعاء الموافق ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨م ، وتأتي هذه الورشة ضمن برنامج المبادرة العربية لميزانية موثوقة والذي ينفذ في ثلاث دول (اليمن - الأردن - البحرين) .

ورشة عمل " الشراكة لتعزيز الشفافية والنزاهة في
مكافحة الفساد"
١٧ / ١١ / ٢٠٠٨م

كما تلقت **يمن باك** دعوة للمشاركة في فعالية المؤسسة اليمنية لدعم الشفافية والحكم الجيد والتي كانت تحت شعار "مكافحة الفساد مسئولية مجتمعية وواجب وطني " وقد كانت الورشة بعنوان الشراكة في تعزيز الشفافية والنزاهة في مكافحة الفساد وذلك في يوم الاثنين الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠٠٨م .

مؤتمر " تحالف المشاركة الشعبية في إعداد
الموازنة "
١٧-١٨ / ١٢ / ٢٠٠٨م

استمرار لبرنامج المبادرة العربية لميزانية موثوقة والذي ينفذ بالتعاون مع مركز تعاون مؤسسات المجتمع المدني " الأردن " شاركت يمن **باك** مع مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان " هرتك " في أعمال مؤتمر الدروس المستفادة من تحالف المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة والذي عقد في الفترة من ١٧-١٨ ديسمبر ٢٠٠٨م وعرض في المؤتمر خطوات العمل والانجازات والمعوقات والدروس المستفادة من هذا المشروع في كلا من (اليمن - الأردن - البحرين).

لقاء " تحالف منظمات المجتمع المدني في الأقطار

الأقل نمواً "

٢٩ / ١٢ / ٢٠٠٨ هـ

شاركت **يمن باك** في اللقاء الخاص بمنظمات المجتمع المدني الذي قامت بتنظيمه منظمة هرتك والمنعقد في ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٨م والذي خصص للتعريف بتحالف المنظمات غير الحكومية الوطنية في الأقطار الأقل نمواً وفي هذا اللقاء تم شرح أهداف خطة عمل بروكسل وأهداف الأمم المتحدة التنموية بمشاركة من قبل الدكتور ارجون كاركى رئيس مراقبة الأقطار الأقل نمواً وقد دعت **يمن باك** إلى المشاركة في هذا التحالف .



يمن باك

الإطار الداخلي

خلال هذه الفترة البسيطة نسبيا استطاعت المنظمة انتقال عمل يمن **باك** من العمل الفردي إلى العمل المؤسسي حيث استطعنا استئجار مقر للمنظمة والبدء بتجهيزه بالأثاث والتجهيزات المكتبية الأخرى وتم رفدها بكادر وظيفي ، وهذا ما جعلنا نعتز بواجبنا ومسئوليتنا تجاه وطننا وسنذكر في طيات هذا التقرير أهم الجوانب في الإطار الداخلي ليمن **باك** .

تكريم الفرع الوطني الأنشطة لأرباك الفرع الإقليمي للمنظمة
العالمية جوباك



في عام ٢٠٠٦م ورغم كل الصعوبات المالية التي واجهت **يمن باك** إلا أن أعضاء المنظمة اثبتوا نشاطهم وكفاءتهم في مكافحة ومحاربة الفساد واستحقوا بجدارة لقب انشط فرع وطني لأرباك .



للسنة الثانية على التوالي وتأكيدا لدور **يمن باك** البارز في محاربة الفساد قام الفرع الإقليمي لجوباك بتكريم **يمن باك** على هامش ورشة " الأخلاقيات البرلمانية وتضارب المصالح ٩-١٠ مايو ٢٠٠٧م صنعاء " كأنشط فرع وطني لأرباك وتم منحة المنظمة درع أرباك بهذه المناسبة .



ونتيجة لاستمرار **يمن باك** على هذا النهج فإننا نطمح وللسنة الثالثة على التوالي أن نحصل على المركز الأول في محاربة الفساد على مستوى المنطقة العربية .

إضافة خمسة أعضاء جدد ليمن **باك**



وفي الإطار الداخلي ليمن **باك** فقد تم خلال شهر ابريل ٢٠٠٨م اعتماد استمارة الانتساب إلى المنظمة والقبول بإضافة أعضاء جدد للجمعية العمومية لها ، وكنتيجة لما تتمتع به المنظمة من سمعة جيدة في مكافحة الفساد داخل إطار البرلمان وخارجه و بعد الإعلان عن فتح باب الانتساب إلى المنظمة تم خلال شهر (ابريل) مصادقة الهيئة الإدارية على انضمام خمسة أعضاء جدد من أعضاء مجلس النواب الحاليين.



دورة تدريبية خاصة في مجال التخطيط الاستراتيجي
٢٣ / ٧ / ٢٠٠٨م

في يوم الأربعاء الموافق ٢٣ / ٧ /
٢٠٠٨م عقد المعهد الوطني
الأمريكي (NDI-YEMEN) دورة
تدريبية حول التخطيط الاستراتيجي
لأعضاء **يمن باك** وموظفيها تهدف
أساسا إلى تنمية القدرات في مجال
التخطيط وترشيد الموارد.



تعلم يمن باك انه من الضرورة بمكان أن تمتلك موقعاً إلكترونياً خاص بها تتواصل به الجمهور لتوصيل رسالتها إليهم ، فقد قامت يمن باك بالتعاقد مع إحدى الشركات لتصميم موقع إلكتروني خاص بها ، وكنتيجة لكثرة الأخطاء الفنية في الموقع وعدم استجابت الشركة لملاحظات يمن باك فقد ألغت المنظمة هذا العقد .

وحاليا وقعت المنظمة عقداً آخر لتصميم موقع جديد للمنظمة ، وقد تم تدشين العمل به وأطلق فعلياً في بداية شهر أكتوبر تحت مسمى (www.yemenpac.org) .

تواصل يمن باك مع وسائل الإعلام المختلفة



باعتبار الإعلام السلطة الرابعة في سلم سلطات الدولة والأداة العليا لتوصيل المعلومات وإحدى أدوات مكافحة الفساد فكان لزاما على المنظمة خلق روابط متينة بينها وبين الإعلام بكافة أنواعه المسموعة أو المقروءة أو المرئية وحتى الالكترونية منها ، لذا تجد أن أعضاء المنظمة وقفوا أمام قرار وزارة الإعلام ضد إيقاف بعض المواقع الإخبارية وتم استدعاء وزير الإعلام لمناقشته حول هذا القرار وتم إلغاء هذا القرار نتيجة للوقفه الصادقة ، كما سجلت مشاركات إعلامية لأعضاء المنظمة في مختلف المناسبات ، ويلاحظ أن بعض القنوات الفضائية مثل الجزيرة قد اقتبست في بعض برامجها على أجزاء من تقارير **ليمن باك** خصوصا فيما يتعلق بموضوع دراسة حالة الفساد في اليمن ، هذا ولا يخلوا موقع لصحيفة عاملة في الجمهورية اليمنية إلا ووجد تصريح أو مقالة مع عضو من أعضاء المنظمة ، مما يعزز دور **يمن باك** في المجتمع .

الاجتماعات واللقاءات الخاصة ليمن **باك**

خلال الفترة الماضية عقدت المنظمة عدت اجتماعات مع عدد من المسؤولين في الحكومة اليمنية حول قضايا الفساد وتعاون الحكومة مع المنظمة في سبيل كبح جماح الفساد المستشري ، فقد عقد **يمن باك** اجتماعات مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي حول عدة مواضيع ابتداء من مشروع قانون مكافحة الفساد مروراً بانضمام اليمن إلى منظمة الشفافية الدولية وتعزيز حرية الصحافة والإعلام ، و تم الاتفاق على التنسيق المتبادل بين الوزارة و **يمن باك** وتبنى الوزارة لبعض الأفكار المطروحة من قبل أعضاء المنظمة حول بعض المسائل والقوانين ، ومن جانب آخر عقدت **يمن باك** عدد من اللقاءات التشاورية مع عدد من الخبراء والمستشارين الأجانب حول عدد من القوانين لاثراءها .

هركاء يمن باك

تؤمن يمن **باك** بأن تحديات مكافحة الفساد كبيرة وأنه لا يمكن لجهة وحدها مهما كانت أن تحد من الفساد أو تقضي عليه ، لذلك فقد سبق ليمن **باك** وان وجهت دعوة لجميع الجهات الرسمية والشعبية من اجل تظافر الجهود والعمل كفريق واحد ، وأقامت يمن **باك** عدة تحالفات من أجل مواجهة هذا الفساد على المستوى المحلي والعالمي .



شركاء يمن باك المحليون

الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد:

مثلت مصادقة مجلس النواب على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في الخامس من يوليو من العام ٢٠٠٥م اللبنة الأولى في إنشاء أول هيئة حكومية تعنى بمكافحة الفساد ، حيث تلى ذلك إصدار حزمة من قوانين مكافحة الفساد تتمثل في قانون الإقرار بالذمة المالية وقانون إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد "قانون رقم ٣٩" وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية .

تتكون الهيئة من ١١ عضواً تم انتخابهم من قبل مجلس النواب بالاقتراع السري المباشر من قائمة احتوت على ٣٠ مرشحاً قدمها مجلس الشورى وفي الثالث من يوليو ٢٠٠٧م صدر قرار جمهوري بتشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من الأسماء المنتخبة من قبل أعضاء مجلس النواب ، وتعتبر **يمن باك** العامل المساعد في إمداد الهيئة بالمعلومات اللازمة للقيام بعملها .

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (منظمة هرتك):

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (هرتك) مؤسسة مدنية خاصة غير حكومية وغير ربحية تعمل بحيادية سياسية تامة ولا تتبع أي جهة حكومية أو حزبية، وهو هيئة علمية فكرية تستهدف تعزيز قيم حقوق الإنسان في اليمن ملتزماً بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة .

ويتلخص الهدف العام للمركز بنشر الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان وتوفير الخدمة المعرفية والمكتبية في هذا الإطار وتدريب المهتمين من نشطاء حقوق الإنسان .

منظمة صحفيون لمناهضة الفساد (يمن جاك)

(صحفيون لمناهضة الفساد Yemen JAC) هو تحالف صحفيين وكتاب وقادة رأي يعملون بشكل طوعي من أجل مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد وتهدف المنظمة إلى كشف قضايا الفساد وتسليط الضوء عليها ومتابعة التحقيق فيها والعمل على استحداث وتعديل القوانين بما يكفل وتضمن تحقق معايير الحكم الرشيد بالإضافة إلى متابعة ما تقوم به هيئة مكافحة الفساد ومراقبة أدائها ووضع مقترحات لتطويرها مع الوقوف على مدى التزام السلطة بمعايير الحكم الرشيد وتشكيل لوبي ضغط من أجل التحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد وإحالتهم إلى القضاء ، ومتابعة تنفيذ الأحكام النهائية بالإضافة إلى المشاركة في وضع إستراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد ، وتعتبر **يمن باك** الهيئة الاستشارية لهذه المنظمة .

بالإضافة إلى كل من

- المعهد الوطني الديمقراطي - اليمن (NDI - Yemen) .
- نقابة الصحفيين اليمنيين .
- منتدى الشائق العربي لحقوق الإنسان .
- المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات .
- الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات .
- منتدى التنمية السياسي .
- المرصد اليمني لحقوق الإنسان .
- الشفافية الدولية – اليمن .

وآخرون...



شركاء يمن **باك**

العالميون



وزارة التعاون الدولي بمملكة هولندا



أسهم التواصل والتعاون المثمر بين منظمة يمن **باك** وبين وزارة التعاون الدولي الهولندي بالتوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة الهولندية للمنظمة ،وذلك لتيسير أنشطة المنظمة خلال الفترة من ابريل ٢٠٠٧ الى يونيو ٢٠٠٨ م .

وقد كان لهذه المنحة الأثر البالغ في بناء قدرات المنظمة وتحقيق أهدافها وتنفيذ خطتها للفترة المنصرمة .

وقد تلقت المنظمة رسالة شكر وتقدير من حكومة هولندا على الاستخدام الأمثل والرشيد لهذه المنحة وعلى التقيد الدقيق ببنود الإنفاق والتي كانت بحسب الاتفاقية المبرمة .

منظمة أيركس

بعد إعداد **يمن باك** لمشروع قانون ينظم ويتيح لجميع الأفراد الوصول للمعلومات وحتى يحقق هذا المشروع الأهداف المرجوة منه قامت **يمن باك** بمناقشة مواد ونصوص هذا المشروع مع الفريق الاستشاري لمنظمة أيركس والمكون من مجموعة من المستشارين السياسيين والقانونيين العالميين المتخصصين في هذا الجانب وخلصت هذه المناقشات إلى تقديم مشروع قانون **يمن باك** حول الحق في الحصول على المعلومة إلى البرلمان اليمني .

ولم يقف هذا التعاون المثمر بين المنظمتين ، ولكون هذا المشروع خطوة جريئة وغير مسبوقة في المنطقة العربية في سبيل تعزيز الشفافية ومع شعور **يمن باك** بأن اللجنة البرلمانية المحال إليها هذا القانون بحاجة ماسة إلى فهم أعمق لهذا المشروع فقد تبنت أيركس عقد دورة تدريبية مخصصة للجنة الثقافة والإعلام بمجلس النواب تم فيها تقديم صورة واضحة لأهداف وأهمية القانون لإزالة الغموض حول هذا المشروع الهام ، وتعتبر منظمة أيركس منظمة دولية غير ربحية تقدم برامج إبداعية تشجع العمل القيادي للارتقاء بمستوى التعليم وتعزيز الإعلام المستقل وتنمية مجتمعات مدنية تعددية .

مؤسسة ويستمنستر من أجل تدعيم الديمقراطية

تمتلك **يمن باك** الخبرات والكوادر التي تؤهلها للقيام بواجباته الوطنية في مكافحة الفساد والتي تسعى إلى مكافحة الفساد و تدعيم الديمقراطية ونشر مبادئ الشفافية ولكون مؤسسة ويستمينستر من اجل تدعيم الديمقراطية هي المؤسسة العريقة في هذا الجانب ، فكان لزاما على **يمن باك** طلب التعاون والمشاركة خصوصا لتوافق الرؤية لدى الطرفين ونتيجة لذلك فقد قامت منظمة وستمنستر بتمويل برنامج **يمن باك** لدعم مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة المقدم من المنظمة إلى مجلس النواب وقد حقق هذا البرنامج نتائج كبيرة تتمثل في اجتياز مشروع القانون لأصعب العقبات والمراحل في سبيل إقراره وهي خروجه من اللجنة المختصة لدراسته وتقديمه إلى قاعة البرلمان للمناقشة ، وتأمل **يمن باك** أن تتمخض نتائج هذا البرنامج بالمصادقة على مشروع هذا القانون وإقراره والبدء بتطبيق نصوصه خلال فترة قصيرة ويتضمن هذا البرنامج إقامة ثلاث فعاليات تتزامن مع مراحل إقرار القانون في البرلمان .

بالإضافة إلى كل من

- برلمانيون عرب ضد الفساد (آرباك).
- البنك الدولي.
- معهد رصد الإيرادات – نيويورك.
- مبادرة الشرق الأوسطية (ميبى).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى.

وآخرون...

الصعوبات والتحديات التي تواجه اليمن **باك**

يعتبر الفساد أهم التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمناخ الاستثماري في اليمن ، وعاملاً من العوامل الأساسية المحبطة للجهود المبذولة في سبيل التنمية .

وقد تزايدت خطورة الفساد وتداعياته المختلفة مع انتشاره الكبير في القطاع المالي والإداري واتساع مظاهره كما تؤكد ذلك التقارير المحلية والدولية مما ولد حالة من الإحباط واليأس من إمكانية الإنعتاق من مخاطره وآثاره الضارة ، وذلك بعد أن وصل الفساد إلى مستوى كبير حيث صارت الإدارة السياسية المتفلتة من الالتزام بالقانون هي التي تنتج الفساد والذي بدوره يوفر البيئة الملائمة للانحرافات السياسية والمخالفات القانونية والدستورية ، ومن ثم توالدت النتائج المأساوية للفساد حتى أفسد مظاهر الحياة العامة حيث يصعب التمييز بين المصالح العامة وبين المصالح الخاصة وانتعشت المعاملات الخاطئة ، واستحوذ على الصفقات والمناقصات الكبيرة أصحاب الشركات الوهمية و أصحاب النفوذ السياسي و تحول الفساد إلى سلوكيات سائدة تفرض نفسها وكأنها حقوق مشروعة ، في ظل هذه البيئة يعمل أعضاء منظمة **يمن باك** بكل جهد وإخلاص من أجل القيام بواجبهم الوطني الذي التزموا بالقيام به من أجل بلدهم اليمن .

معوقات استمرار عمل **باك** يمن

وتبرز في الوقت الحالي معضلة قد تؤدي إلى إيقاف **باك** يمن عن أداء واجبها الوطني في محاربة الفساد والحد من أثاره المدمرة وتهدد بإغلاق مكتبها وتسريح موظفيها وتتمثل هذه المعضلة في الجانب المالي.

حيث اعتمدت **باك** يمن لتسيير أنشطتها على منحة مالية مقدمة من سفارة مملكة هولندا بصنعاء وقد انتهت هذه المنحة مع بداية شهر يوليو ٢٠٠٨م ، ولم تستطيع **باك** يمن الحصول على تمويل آخر يدعم فعاليات وأنشطة المنظمة دون أن يؤثر ذلك على سياسة واستقلالية **باك** يمن .



مع خالص تحياتي ،،

أ/ صخر احمد الوجيه

رئيس مجلس إدارة

يمن باك